المجلس الأعلى : الخلاف السياسيّ سبب سوء الوضع الأمنيّ

□ بغداد/المدى

أكد النائب عن التحالف الوطني حبيب الطرفي ان الشراكة الوطنية موجودة وان لم تكن متحققة بالطريقة التي ترضي الجميع ، مشيرا الى ان اي خلاف سياسي سينعكس سلبا على الوضع الامني في البلد.

وقال لوكالة "البغدادية نيوز " ان "الجميع متفق على ان الحوار هو الباب الاوسع للولوج الى المشاكل التي تتخلل المشهد السياسي العراقي وان لدينا دستورا نحتكم اليه .

ونفى الطرفي "وجود اية فوضى كما يزعم بعض النواب وبين ان القضية قضية ديمقراطية وان الحكومة هي حكومة شراكة وطنية وان كانت الشراكة لم تكن متحققة بالطريقة التي ترضي الجميع ولكنها موجودة والدليل على ذلك وجود وزراء لكل الكتل وحسب حجمها وبالتالي عملية الاصلاح اصبحت عملية الزامية وذلك من خلال الادوات الدستورية". وبين النائب ان "رسم القضية بهذه الصورة اي بصورة(ازمة سياسية) امر سلبي جدا ويدل على عدم نضوج من الجانب السياسي لدى الواصفين لهذا الامر، مؤكداً وجود ازمة حقيقية وهذه الازمة بحاجة الى حل ومن اجل التوصل الى حل يجب ان يجلس الجميع الى طاولة الحوار ويتحدثون عن المشاكل العالقة .

وانتقد الطرفي "طريقة التحدث عن معطيات المشكلة السياسية بطريقة مخفية تحت هذا الاسم او ذاك وهذه الامور سلبية ومرفوضة من قبل الجميع وكذلك التزام كل برأيه و كل منهم يدعي انه صاحب الحق لذا من الواجب ان يتحاور الجميع بشجاعة وان تشخص كافة السلبيات الموجودة في الفترة الراهنة ومن ثم يتم وضع الحلول لها.

واكد على ضرورة عقد الاجتماع الوطني باعتبار انه لا توجد خيارات متعددة في الوقت الحاضر وايجاد اصلاحات عاجلة لسير العملية السياسية وان على الجميع ان ينظروا الى المواطن لانه يعد الخاسر الاكبر جراء اي خلاف سياسي باعتبار ان هذا الخلاف سينعكس سلبا على الوضع الامني في البلد. فيما اكد الناطق الرسمي باسم المجلس الاعلى الاسلامي العراقي الشيخ حميد معلة ان المجلس الاعلى يدفع باتجاه اجراء اصلاحات في المسار السياسي . ويبذل المجلس الاعلى الاسلامي العراقي مساعي حثيثة لانهاء الازمة السياسية الراهنة التي لا يشكل طرفا فيها بل انه يدعو ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين لرأب الصدع في علاقات الكتل السياسية ووضع نهاية للخلافات القائمة منذ فترة طويلة والتي القت بظلالها القاتمة على واقع البلاد . وقال معلة إن " المجلس الاعلى لا يقف موقف الحياد من مطلب الاصلاح وإنما هو يصطف مع مشروع الاصلاح وضرورته واهميته ويعمل على تحقيق ذلك المشروع ". وأضاف إن " مواقف المجلس الأعلى إزاء بعض ما يعتري المشهد السياسي هي مواقف عملية مبنية وفق اسس صحيحة "، مشيرا الى " اننا نتجه نحو الخطوات الى تؤدي الى اجراء الاصلاحات الضرورية وكذلك الى تقريب وجهات النظر بين الاطراف السياسية ".

اعتقالات في ديالى بتهم إرهاب ... وتفكيك عجلة ملغمة في الفلوجة

سيارة مفخخة تستهدف رئيس محكمة جنايات كركوك

تفجير كركوك أمس.. ا.ف.ب

شهدت البلاد يوم امس حوادث امنية متفرقة في عدد من المحافظات ،حيث قتل شخصان واصيب عشرة آخرون بجروح امس الاربعاء في انفجار سيارة مفخخة استهدف رئيس محكمة جنايات كركوك ، بحسب ما افادت مصادر امنية وطبية لوكالة فرانس برس،بينما استطاعت القوات الامنية ان تفكك سيارة مفخخة في الفلوجة، واصيب جنديان في دورية عسكرية شمال بعقوبة، واعتقل عدد من الاشخاص في مناطق متفرقة من ديالى.

□ كركوك- ديالى /المدى

وقال مدير شرطة الاقضية والنواحي في كركوك العميد سرحد قادر ان "سيارة مفخخة كانت مركونة قرب فندق قصر كركوك وسط المدينة انفجرت عند مرور سيارة قاضي جنايات كركوك عزيز عبدالله".

واكد ان "التفجير اسفر عن مقتل شخصين وإصابة القاضي في فكه وتم تحويله الى مستشفى كركوك العام وحالته مستقرة، كما اصيب تسعة آخرون بالانفجار الذي الحق ايضا اضرارا مادية بعدد من السيارات والمحال التجارية".

وذكر قادر ان "قوات من الشرطة طوقت المنطقة ونقلت الجثتين الى دائرة الطب العدلي والمصابين الى مستشفى كركوك العام، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات التفجير والجهة التي تقف وراءه".

واكد الطبيب محمد عبد الله من مستشفى كركوك العام تلقي المستشفى جثتين ومعالجة ١٢ مصابا بينهم القاضي.

وصرح مصدر في شرطة محافظة الأنبار، الأربعاء، بأن قوة أمنية تمكنت من تفكيك سيارة مفخخة كانت معدة للتفجير جنوب الفلوجة.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الفرقة الهندسية في الجيش فككت، قبل ظهر امس، سيارة مفخخة كانت مركونة على جانب طريق في منطقة حي جبيل جنوب الفلوجة، من دون وقوع خسائر بشرية أو مادية".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث ومنعت الاقتراب منه".

وشهدت الأنبار، امس، مقتل شرطي ومدني بتفجير عبوة لاصقة شرق الفلوجة، كما قتل مدني وأصيب ثلاثة آخرون بينهم طفل بتفجير عبوة ناسفة في شارع ٦٠ جنوب الفلوجة.

يذكر أن محافظة الأنبار ومركزها الرمادي، نحو ١١٠ كم غرب العاصمة بغداد، تشهد منذ فترة طويلة موجة من أعمال العنف، على الرغم من قيام القوات الأمنية العراقية بالعديد من الهجمات ضد المواقع التي يعتقد أنها تضم مسلحين يقفون وراء عمليات الاغتيال المتزايدة، حيث تمكنت من قتل بعضهم، واعتقال عدد آخر.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "قوة من الشرطة طوقت المكان ونقلت القتيل إلى دائرة الطب العدلي والمصابين إلى المستشفى، كما فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات التفجير والجهة التي تقف وراءه".

الى ذلك أفاد مصدر في شرطة محافظة ديالى،يوم امس ، بأن جنديين أصيبا بتفجير استهدف دورية عسكرية شمال بعقوبة، فيما اعتقل شخصان على خلفية الحادث.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "عبوة ناسفة كانت مزروعة في ناحية السعدية انفجرت، صباح الاربعاء، مستهدفة دورية للجيش، مما أسفر عن إصابة اثنين من عناصرها".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "قوة عسكرية نقلت المصابين إلى المستشفى ونفذت حملة دهم وتفتيش اعتقلت خلالها شخصين يشتبه بتورطهما بالتفجير".

كما اعلنت مصادر امنية في المحافظ عن اعتقال ١٣ شخصاً في عمليات ببعقوبة بينهم ثلاثة مطلوبين بتهمة "الإرهاب"، واضافت أنه تم اعتقال أربعة أشخاص يشتبه بتورطهم بتفجير استهدف منزل عنصر سابق في الصحوة شمال شرق المدينة.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة من الشرطة نفذت، الاربعاء، عمليات دهم وتفتيش في مناطق بعقوبة والمقدادية وقضاء بلدروز ، أسفرت عن اعتقال ١٣ شخصاً بينهم خمسة مطلوبين للقضاء ثلاثة منهم وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية نفذت وفقاً لمعلومات استخبارية دقيقة"، مشيراً إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مراكز أمنية للتحقيق معهم".

وفي سياق آخر، أكد المصدر أن "عبوة ناسفة كانت موضوعة أمام منزل عنصر سابق في الصحوة في قرية المخيتة شمال شرق بعقوبة انفجرت، صباح امس، مما أسفر عن إلحاق أضرار مادية من دون وقوع خسائر بشرية"، مشيراً إلى أن "قوة أمنية اعتقلت أربعة أشخاص يشتبه بتورطهم بالتفجير.

وشهدت ديالى، أمس الاول ، مقتل عنصر في البيشمركة بانفجار عبوة ناسفة استهدف سيارته في ناحية جلولاء شمال بعقوبة.

يذكر أن مصادر أمنية مطلعة في محافظة ديالى ، تشير إلى ان شهر حزيران الحالي شهد انفجار أكثر من عشرين عبوة ناسفة في مناطق متفرقة، أسفر بعضها عن وقوع خسائر بشرية في صفوف المدنيين ومنتسبي الأجهزة الأمنية.

فيما شهد شهر أيار الماضي اعتقال أكثر من ١٣٠ شخصاً بينهم مطلوبون للقضاء في عمليات دهم جرت في مناطق متفرقة من المحافظة.

قال إن الأميركيين يتحركون بحرية في الشارع والعراقي لا يزال خائفاً

الصدر في مقابلة تلفزيونية: الولايات المتحدة تحتل البلاد وانسحابها رمزيّ

□ بغداد/المدى

وصف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الأربعاء، الانسحاب الأميركي من العراق بالانسحاب الجزئي والرمزي، واعتبر أن الولايات المتحدة لا تزال تحتل البلاد وتتجاوز النطاق المحدد لها، مؤكدا سعيه لتحقيق استقلال في القرار العراقي.

وقال الصدر في مقابلة خاصة مع قناة السومرية، إن "أمريكا لا تزال تحتل العراق وإن انسحابها كان جزئيا ورمزيا"، معتبرا أن الانسحاب الذي حدث جاء "نتيجة لما قامت به المقاومة العراقية العسكرية والسياسية والشعبية". وأضاف أن الولايات المتحدة ما زالت "تحتل" العراق، وتساءل "كيف يتحرك الأمريكان في الشارع العراقي براحة؟ ولا يزال الشعب العراقي يشعر بالخوف في الشارع".

وتابع زعيم التيار الصدري "إننا نسعى الى استقلال عراقي في القرار وفي عمل الحكومة، وإلى منع الأمريكان من التدخل بأي مفصل من مفاصل الحكومة"، داعيا الحكومة الى "منع تدخل السفارة الأمريكية في عملها".

وكشف الصدر عن "وجود قوات أمريكية تعمل تحت غطاء السفارة الأمريكية لكنها تعمل خارج السفارة اكثر من النطاق المحدد لها"، إلا أنه بين أنها "لا تشكل خطرا إذا حيدت وحجمت"، مشددا في الوقت ذاته على "ضرورة إخراج آخر جندي أمريكي وأن يكون الشارع العراقي للعراق وليس للمحتل".

ويعتبر تصريح الصدر هو الأول من نوعه بشأن قضية السفارة الأمريكية إذ لم يطالب بطرد العاملين في السفارة او اغلاقها كما كان يتحدث بعض المقربين منه او بعض نواب كتلة الاحرار خلال الأشهر التي تلت انسحاب القوات الأمريكية نهاية ٢٠١١.

وكان الصدر قد اعتبر في (٦ آذار ٢٠١٢) العمل في السفارة الأميركية ببغداد جائزاً، شرط عدم "الزلل والشطط".

يشار إلى أن السفارة الأميركية في بغداد هي أضخم سفارة للولايات المتحدة في العالم، بسبب ضخامة المساحة المقامة عليها وحرمها الأمني المحيط بها ومبانيها، حيث أقيمت في أحد القصور الرئاسية لرئيس النظام العراقي السابق، علاوة على ضخامة عدد الدبلوماسيين المخصصين للعمل فيها، الذي قد يناهز ألفي موظف، الأمر الذي يعطي انطباعا عن دور كبير للسفارة في تسيير دفة الأمور في العراق ما بعد تسليم السلطة، وكان السفير الأميركي الأسبق في العراق جون نيغروبونتي، قال في لقاء صحافي سابق، إنها "ليست سفارة عادية بكل الأشكال، والسبب هو حجم التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية التي دعتنا إلى البقاء في البلاد بقصد مساعدتها".

وأنهت الولايات المتحدة الأميركية رسميا تواجدها في العراق في كانون الأول من العام ٢٠١١، بموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين في العام ٢٠٠٨، بعد تسع سنوات من اجتياح قواتها العسكرية عام ٢٠٠٣، وإسقاط نظام صدام ، بقرار من الرئيس الأميركي السابق جورج بوش.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

القانونية النيابية: يحق للمحكمة الجنائية رد طعون فريق دفاع الهاشمي

□ بغداد/المدى

قالت اللجنة القانونية النيابية، امس الاربعاء، إن المحكمة الجنائية متمكنة من رد الطعون التي تقدمها هيئة الدفاع عن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في حال عدم صدور قرارات نهائية بالادانة.

وقال عضو اللجنة القانونية حسون الفتلاوي في حديث لـ"شفق نيوز" إن "هيئة الدفاع بإمكانها تقديم الطعون في حال صدور قرارات تخص القضية من المحاكم المختصة على سبيل المثال كقرار الاحالة الى محكمة الجنايات التي طعنت به الهيئة".

وأضاف الفتلاوي أن "ما تصدره محكمة الجنايات من قرارات في الوقت الحالي هي اعدادية ومن الناحية القانونية لا يمكن الطعن بها إلاّ اذا صدر قرار بالادانة".

وأكد الفتلاوي على أنه "لا يمكن الطعن بما يدليه الشهود في قضية الهاشمي، وهذا ايضا يتوقف على ما تصدره المحكمة من قرار نهائي بالادانة".

وقدمت هيئة الدفاع في قضية الهاشمي في الجلسة المنعقدة امس طعناً يعد الثالث حيث سبقه طعنان، فالطعن الاول تمّ تقديمه في الجلسة المنعقدة في، ١٠ أيار المنصرم، ثمّ تلاه طعناً في الجلسة التي عقدت في، يوم ٢٠ من الشهر نفسه بعد أن قررت المحكمة رفعها الى أمس الأول الثلاثاء.

ورفعت المحكمة الجنائية جلسة امس المخصصة الى الاستماع للشهود في قضية الهاشمي وافراد حمايته إلى الثامن من شهر تموز المقبل.

يشار الى ان مجلس القضاء الأعلى قد قرر محاكمة الهاشمي الموجود حاليا في تركيا غيابيا في ثلاث تهم تتعلق باغتيال مدير عام في وزارة الأمن الوطني وضابط في وزارة الداخلية ومحامية.

قال إن عدم ترشيح المالكي لولاية ثالثة مطلب جميع الكتل

العوادي: تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين يمنع الدكتاتورية

□ بغداد/ المدى

أعلن النائب عن كتلة الأحرار المنضوية في التحالف الوطني، عواد العوادي، ان اغلب الكتل السياسية في التحالف الوطني وفي بقية الكتل السياسية تسعى لتحديد ولاية رئيس الوزراء بولايتين وعدم ترشيح رئيس الوزراء نوري المالكي لولاية ثالثة.

يذكر ان العديد من الكتل تسعى الى تحديد ولاية رئيس الوزراء بولايتين وكان اخرها بيان للسيد مقتدى الصدر فيما يرى ائتلاف دولة القانون ان ارتفاع شعبية المالكي هو ما دعا هذه الكتل للمطالبة بتحديد ولاية رئيس الوزراء.

ولم يحدد الدستور العراقي ولاية رئيس الوزراء بينما اشار الى ان ولاية رئيس الجمهورية تحدد بولايتين.

وقال العوادي في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" امس إن" عدم ترشيح المالكي لولاية ثالثة هو مطلب جميع الكتل السياسية وليس التيار الصدري فحسب، حيث ان اعضاء في مجلس النواب ومن ضمنهم قيادات في التحالف الوطني مثل المجلس الاعلى والفضيلة يسعون دائما الى عدم اعطاء ولاية ثالثة لرئيس الوزراء نوري المالكي".

واضاف ان هذا "ليس مقتصراً على شخص المالكي فقط انما على كل رؤساء الحكومات المقبلة ، لاننا نريد ان نبني دولة مؤسسات ديمقراطية وليس دولة دكتاتورية،اذ ان استمرار شخص لأكثر من دورتين سيؤدي الى استئثار هذا الشخص بالسلطة وسوف تستغل من أجل ابقائه في منصب رئيس الوزراء".

وتطالب القائمة العراقية وكتلة الاحرار والتحالف الكردستاني بسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي وقامت بجمع تواقيع لنوابها وسلمت تلك التواقيع الى رئيس الجمهورية جلال طالباني لاقناعه بتقديم طلب سحب الثقة عن المالكي الى مجلس النواب غير انه رفض تسليم الطلب لعدم اكتمال التواقيع اللازمة لرفع الثقة.

يذكر أن العملية السياسية في البلاد تعاني من كثرة الخلافات بين الشركاء السياسيين وبالأخص بين ائتلاف دولة القانون و القائمة العراقية دون ايجاد حلول لها ما استدعى عقد اجتماع تشاوري في أربيل ضم كلا من رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني و رئيس القائمة العراقية إياد علاوي و رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي حيث خرج هذا الاجتماع بورقة عمل خاصة و أمهل رئيس الوزراء نوري المالكي مدة (١٥) يوما لتنفيذ بنود الورقة التسعة و في حال تجاهلها يتفق الجميع على سحب الثقة عن حكومته.

العوادي اثناء اجتماع لكتلة الاحرار